

تطبيق الحق في الحصول على المعلّومات

مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان

2023



TAFRA

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي



أعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. تتحمل جمعية طفرة وحدها المسؤولية عن محتواها، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذا المحتوى عاكسا لموقف الاتحاد الأوروبي.



بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي



لماذا هذا التقرير؟	7
بخصوص طفرة	9
بخصوص مشروع مؤشر الحد الأدنى من البيانات اا	10
ا. المرجعية المعيارية لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان	11
1. الإطار القانوني الوطني والمتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	12
2. الالتزامات الدولية والتوصيات والممارسات الفضلى المتعلقة بنشر البيانات البرلمانية	14
اا. تصميم مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان	17
1. تعريف المعلومات المشكلة لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان	18
2. تنظيم مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان	21
3. الممارسات الفضلى في مجال نشر البيانات البرلمانية	23
ااا. نتائج مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان	24
1. امثال موقع البرلمان لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان	25
2. الممارسات الفضلى المتعلقة بنشر البيانات البرلمانية	31
التوصيات	49



لماذا هذا التقرير؟

يعتبر اعتماد القانون المتعلق بالحصول على المعلومات عام 2018 نقلة نوعية في تاريخ الحكامة والشفافية في المغرب. ويشمل هذا القانون محورين أساسيين: من جهة أولى النشر الاستباقي للمعلومات من قبل الهيئات العمومية ومن جهة ثانية واجب هذه الأخيرة في الرد على طلبات الحصول على المعلومات التي يقدمها المواطنون والمواطنات. فبينما يحث الشكل الأول المؤسسات على نشر أكبر للمعلومات، يضمن الشكل الثاني للمواطنين الحق في الحصول على معلومات محددة غير متاحة أمام العموم. وذلك وفق شروط وضوابط منصوص عليها في القانون.

منذ اعتماد القانون المتعلق بالحصول على المعلومات، تقوم جمعية «طفرة» بتتبع جهود تطبيقه، ولاسيما الجوانب المتعلقة بالنشر الاستباقي للمعلومات. ولا يقتصر هذا الرصد والتتبع على فحص توفر البيانات وإتاحتها، بل يشمل كذلك تحليل صيغ هذه البيانات وجودتها وإمكانية تتبعها تاريخياً. في هذا الإطار تأتي مقارنة مؤشر الحد الأدنى من البيانات SMIIIG-DATA ، حيث تم تطويره في البداية لرصد مدى تطبيق الجماعات الترابية للحق في الحصول على المعلومات وامثالها لمقتضياته.

دفعنا نجاح هذا المؤشر إلى توسيع نطاقه ليشمل المؤسسات المركزية، وذلك من أجل تقييم امثالها للمعايير والممارسات الفضلى في مجال الشفافية والحصول على المعلومات. كما يسمح هذا المؤشر بتتبع تطبيق هذه المعايير زمنياً. يمثل موقع مجلس النواب الإلكتروني، الغني بالبيانات والمعلومات، مجالاً متميزاً للدراسة في هذا المسعى.

علاوة على ذلك، تولى جمعية «طفرة» أهمية خاصة لهذه البيانات، وتشارك بنشاط منذ 2019 في نشر قواعد بيانات شاملة خاصة بالأسئلة البرلمانية وأعضاء الغرفة الأولى للبرلمان. كما تُجرى تحليلات متعمقة حول توزيع هذه الأسئلة البرلمانية ومحتوياتها، وكذلك حول الملفات الشخصية / بروفايلات للبرلمانيين ونشاطهم. وتسعى هذه المبادرة إلى تقديم نظرة متعمقة لديناميات البرلمانية وتسهيل الوصول إلى معلومات أساسية للنقاش العام والبحث الأكاديمي.

وتشكل النسخة الأولى من تقرير مؤشر الحد الأدنى للبيانات الخاصة بالبرلمان جزءاً من التزامنا المستمر بالنهوض بحق الحصول على المعلومات العامة. وتسلط الضوء على التقدم المحرز والتحديات القائمة من أجل ضمان التطبيق النجيع والكامل لهذا الحق. كما يحدد التقرير مجموعة من الممارسات الفضلى التي تطبقها برلمانات بلدان أخرى في مجال النشر الاستباقي والتي يمكن تبنيها من طرف البرلمان المغربي. حيث يثري هذا الجرد التوصيات التي نقرحها، وذلك من أجل تحسين قابلية استخدام البيانات المنشورة وتعزيز شفافية البرلمان.

بخصوص طفرة

«طفرة» هو مركز أبحاث تم إنشاؤه سنة 2014 بالرباط (المغرب)، تكمن مهمته في تعزيز تبني السياسات العمومية المبنية على الحقائق والمشاركة المواطنة في المغرب، وذلك عبر جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعمل العمومي ونشر البحث العلمي وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات.

من أجل النهوض بنشر المعلومات العمومية من قبل الدولة، تركز «طفرة» جهودها على ثلاثة محاور استراتيجية:

المواكبة والترافع:

تنخرط طفرة بنشاط في مواكبة جهود الجهات الفاعلة العمومية في مجال البيانات المفتوحة والتوعية بتطبيق الحق في الحصول على المعلومات. وتتخذ هذه المقاربة شكل حملات تحسيسية ودورات تدريبية مخصصة، إضافة إلى تحديد البيانات التي تحظى باهتمام عام بمعية الموظفين والباحثين وفعاليات المجتمع المدني.

إنشاء قواعد بيانات والقيام بعملية الرصد:

يتعلق الأمر بجمع معلومات معقدة وهيكلتها وتحليلها ونشرها، فضلا عن تقييم الفعل العمومي وفق مناهج كمية وإنجاز أبحاث متعددة التخصصات: الاقتصاد، وعلم الاجتماع والتاريخ والقانون.

إعداد التقارير وتطوير المنتجات الرقمية:

تعمل طفرة على جمع البيانات وتنظيمها وهيكلتها ونشرها وفقا لمعايير البيانات المفتوحة، وإنتاج تقارير الرصد، بالإضافة إلى تصميم المنصات الرقمية الموجهة للبيانات وتطويرها ونشرها.

بخصوص مؤشر الحد الأدنى من البيانات II أو SMIIG DATA II

- يندرج مشروع مؤشر الحد الأدنى من البيانات II في صميم مهمة طفرة، أي تحسين فهم المؤسسات المغربية باستخدام المعلومات كرافعة للتأثير. وتتمثل أهدافه في:
- تقوية الشفافية داخل الهيئات المنتخبة، على الصعيد الوطني (مجلس النواب) والمحلي (الجماعات الترابية).
 - تعزيز المشاركة المواطنة عبر النهوض بالحق في الحصول على المعلومات وتشجيع البيانات المفتوحة.

ويشكل مشروع مؤشر الحد الأدنى من البيانات II، الذي يتم تنزيله بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، امتداداً للأنشطة المنجزة في إطار النسخة الأولى من مشروع SMIIG DATA (الذي انطلق عام 2019 واختتم عام 2022).

ساهمت المرحلة الأولى من المشروع في تحسين معرفة واستيعاب الإطار القانوني المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في المغرب من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة 274 مشاركة ومشارك، وكذا دعم جماعتين في إطلاق موقعيهما الإلكترونيين وتحسين امثال المواقع الإلكترونية لخمسة جماعات لأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالنشر الاستباقي، وكذا عن المساهمة خلق دينامية إيجابية حول نشر البيانات لدى الجماعات عبر مؤشر الحد الأدنى من البيانات.

I . المرجعية المعيارية لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان

ينبني الحق في الحصول على المعلومات على مجموعة من النصوص القانونية والالتزامات الوطنية والتوصيات والممارسات الفضلى الصادرة عن هيئات دولية. ترمي هذه العناصر إلى النهوض بالشفافية وإتاحة المعلومات، ولاسيما ما يتعلق بالبيانات البرلمانية. سنقوم في هذا الفصل من التقرير بتقديم الإطار القانوني وكذا التوصيات والممارسات الفضلى على المستوى الدولي التي تم الاستناد عليها في إعداد مؤشرنا.

1. الإطار القانوني الوطني المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

1.1. الدستور

يطلع دستور 2011 بدور رئيسي في تعزيز الحق في الحصول على المعلومات في المغرب، ويوفر له ضمانة دستورية. حيث ينص الفصل 27 على حق المواطنين والمواطنات في الحصول على المعلومات التي توجد في حوزة الهيئات المكلفة بخدمة المرفق العام والمؤسسات المنتخبة والإدارة العمومية، ويعتبره ضمن الحقوق الأساسية. وتسري هذه المقتضيات على المؤسسة التشريعية كذلك، كما ورد في الفصل 68، والذي ينص على أن جلسات مجلسي البرلمان عمومية وعلى نشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان.

2.1. القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

يشكل القانون رقم 13-31، الصادر عام 2018، الإطار القانوني المنظم للحق في الحصول على المعلومات التي في حوزة الهيئات العمومية. ويسري هذا القانون على مجلس النواب كما ورد ذلك صراحة في فصله الثاني.

تنص المادة 10 من هذا القانون على أنه يتعين نشر مجموعة من المعلومات بشكل استباقي من قبل مجلس النواب. ويشمل هذا الأمر على وجه الخصوص المقتضيات المتعلقة بالعمل التشريعي على غرار مشاريع القوانين ومقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء من قبل أعضاء البرلمان والحكومة، بالإضافة إلى النصوص التشريعية والتنظيمية.

فيما يخص التسيير الإداري والمالي للمجلس، فيتعين عليه نشر المعلومات المتعلقة بمهامه وهيكله الإدارية، وكذا المساطر والدوريات والدلائل التي يستخدمها موظفوه، وأيضا المعلومات المتعلقة بالميزانية وبرامج صفقاته العمومية.

3.1. النظام الداخلي لمجلس النواب

يضم النظام الداخلي لمجلس النواب مقتضيات من شأنها تحسين الحصول على المعلومات بالنسبة للمواطنين والمواطنات ووسائل الإعلام. حيث تنيط المادة 129 بمكتب المجلس مسؤولية تحديد إستراتيجية التواصل مع الخارج، ولاسيما ما يتعلق بالإعلام وهيئات المجتمع المدني.

وعلى النحو ذاته، تنص المادة 132 على عقد ندوة صحفية في نهاية كل دورة لتقديم حصيلة أعمال المجلس، وذلك من أجل تعزيز شفافية أنشطته.

هذا وتكلف المادة 133 رئاسة المجلس باتخاذ الإجراءات الخاصة بمتابعة نشر وإذاعة النقاشات والقرارات المتخذة خلال الجلسات العمومية وداخل اللجان. حيث تهدف هذه المقتضيات إلى ضمان النشر الدقيق لما يجري من مناقشات، مع تسهيل مهمة وسائل الإعلام في تغطية الأحداث والنقاشات البرلمانية.

2. الالتزامات الدولية والتوصيات والممارسات الفضلى المتعلقة بنشر البيانات البرلمانية

تشجع التشريعات الوطنية المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات الإدارات العمومية على نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات، باستثناء البيانات ذات الطابع السري. وبينما يحدد القانون بدقة البيانات المستثناة من الحق في الحصول على المعلومات، فإنه بقي «صامتاً» بشأن أكبر قدر من المعلومات التي يتعين على الإدارات نشرها. ولذلك يعتبر الاستناد إلى الإطار المعياري الدولي أمراً مهماً في هذا الصدد.

1.2. الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

انضم مجلس النواب إلى الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة شهر أكتوبر 2019. ومنذ ذلك الحين، أضحت هذه المبادرة العالمية الرامية إلى تشجيع الشفافية الحكومية والمشاركة المواطنة والحكامة الجيدة الإطار المرجعي لمقاربة الانفتاح المعتمدة من قبل مجلس النواب. وقد تم تجسيد هذا الانخراط في مجموعة من الالتزامات الواردة في خطتي العمل الأولى (2019-2021) والثانية (2022-2023).

وتهدف هذه الالتزامات إلى تسهيل فهم أدوار ومهام المؤسسة في أوساط المواطنين والمواطنات، مع تحسين قدرة هؤلاء على الحصول على الوثائق والبيانات التي تقوم بإنتاجها.

في إطار خطة العمل الثانية، تشمل التزامات البرلمان ما يلي:

الالتزام 1: تعزيز الشراكة مع بقية الفاعلين الاجتماعيين من أجل النهوض بالثقافة الديمقراطية،

الالتزام 2: تشجيع برلمان القرب،

الالتزام 3: انفتاح البرلمان على الجمهور العريض (استقبال المواطنين والمواطنات، ولاسيما الشباب والطلبة والتلاميذ)،

الالتزام 4: تعزيز البرلمان الرقمي،

الالتزام 5: انخراط المواطنين في العمليات التشريعية وفي مراقبة السياسات العمومية و تقييمها .

2.2. التوصيات والممارسات الفضلى الصادرة عن الهيئات الدولية

1.2.2. البنك الدولي

قام البنك الدولي بحصر قائمة من سبعة معايير أساسية لضمان نشر متكامل للمعلومات العمومية:

- يجب أن تكون المعلومات عمومية: تتم معالجة بيانات الإدارات العمومية بنية تحقيق الانفتاح، في إطار الحدود التي يخولها القانون ووفقا للقيود السارية المفعول.
- يجب أن تكون المعلومات ميسرة: تتم إتاحة البيانات في صيغ عملية وقابلة للتعديل ومفتوحة بما يسهل الحصول عليها وتنزيلها وفهرستها والبحث فيها.
- يجب أن تكون المعلومات صريحة: تكون البيانات موصوفة بشكل يتيح لمستخدميها التعرف على ما يكفي من المعلومات التي تمكنهم من استيعابها.
- يجب أن تكون المعلومات قابلة لإعادة الاستخدام: تتم إتاحة البيانات المفتوحة في صيغة مفتوحة لا يحد من استخدامها.
- يجب أن تكون المعلومات كاملة: يتم نشر البيانات في شكلها الأساسي (كما تم جمعها من المصدر) بأعلى مستوى ممكن من التفصيل الذي يسمح به القانون وبقيّة الضوابط السارية الأخرى.
- يجب أن تكون المعلومات محيّنة: يتم نشر البيانات في إطار زمني يحفظ قيمتها.
- يجب إدارة المعلومات بعد نشرها: توجد جهة اتصال لتقديم المساعدة في استخدام البيانات والرد على الشكايات المتعلقة بالامتثال لهذه الضوابط.

2.2.2. إعلان الشفافية البرلمانية

إعلان الشفافية البرلمانية أو منصة OpeningParliament.org عبارة عن منتدى دولي يرمي إلى الربط بين منظمات المجتمع المدني المنخرطة في جهود مراقبة ودعم انفتاح برلمانات بلدانها. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الشفافية والمسؤولية البرلمانية في العالم برتمه عبر مجموعة من التوصيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات والتي تشمل:

- نشر المعلومات الوظيفية والهيكلية والتشريعية المتعلقة بالبرلمان،
- إتاحة المعلومات الإدارية وبيانات الاتصال بالبرلمانيين وموظفي الفرق البرلمانية،
- نشر سجلات حضور البرلمانيين، وكذلك تصويتهم والتعديلات الفردية التي يقدمونها،
- إتاحة التسجيلات والتقارير ووثائق العمل والميزانيات والنفقات وغيرها من المعلومات البرلمانية.

3.2.2. الاتحاد البرلماني الدولي

يقترح الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعد برلمان المملكة المغربية أحد أعضائه، مبادئ توجيهية خاصة بمواقع البرلمانات الإلكترونية من أجل تعزيز فعالية هذه الأخيرة وتيسير الوصول إليها. وتشمل هذه التوصيات ما يلي:

- نشر السيرة الذاتية لكل عضو من أعضاء البرلمان وكذا معلومات حول دائرته الانتخابية وانتمائه السياسي وأدواره ومسؤولياته داخل البرلمان.
- نشر معلومات أساسية حول وضعية أعضاء البرلمان، من قبيل الأجر والتعويضات والممتلكات وتضارب المصالح ومدونة السلوك والأخلاقيات.
- نشر أجندة أشغال البرلمان، بما في ذلك جدول الأعمال التشريعي وأجندات اللجان والجلسات العمومية وغير العمومية.
- نشر الوثائق الخاصة بالرقابة البرلمانية، بما في ذلك الأسئلة (الكتابية والشفوية) والأجوبة والتصريحات الوزارية وتقارير المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق والأسئلة والمناقشات الخاصة.

II . تصميم مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان

تم تصميم مؤشر الحد الأدنى من البيانات المؤسساتية المضمونة الخاص بالبرلمان (SMIIG-DATA - البرلمان) على أساس الواجبات القانونية للبرلمان المغربي والتوصيات والممارسات الفضلى في مجال النشر الاستباقي للمعلومات البرلمانية. وتقوم المقاربة المعتمدة على تقييم نشر جانبيين أساسيين من المعلومات البرلمانية:

- البيانات والمعلومات المتعلقة بعمل وتسيير مجلس النواب،
- البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة النواب والنائبات داخل المجلس.

1. تعريف المعلومات المشكلة لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان

إن العناصر المشكلة لمؤشر الحد الأدنى من البيانات، منصوص عليها في المراجع القانونية الوطنية و في التوصيات والممارسات الفضلى الدولية. ويتضمن الجدول التالي كافة هذه المراجع.

1.1. الانفتاح والمشاركة المواطنة

المعلومة	الإطار المرجعي
أسماء وبيانات الاتصال بالموظفين المكلفين بالمعلومات	المادة 12 من القانون رقم 13-31
أدوار مجلس النواب ومهامه	المادة 10 من القانون رقم 13-31
بيانات الاتصال بالنواب والنائبات	التوصية 6.1.ج. الاتحاد البرلماني الدولي
بيانات الاتصال بمجلس النواب	المادة 10 من القانون رقم 13-31
وجود آلية/فضاء إلكتروني للتشاور المسبق والمستمر مع المواطنين على الإنترنت	المادة 156 من الدستور
الأجندة البرلمانية	التوصية 3.1.ج. الاتحاد البرلماني الدولي
معلومات عن بيوغرافية حول النواب والنائبات: السمات الاجتماعية والديموغرافية، السير الذاتية	التوصية 6.1.و. الاتحاد البرلماني الدولي
معلومات وظيفية حول النواب والنائبات: الانتماء السياسي والمسؤوليات والأدوار داخل المجلس	التوصية 6.1.ب. الاتحاد البرلماني الدولي

2.1. أنشطة النواب والنائبات البرلمانيين (الأنشطة التشريعية) / أنشطة المراقبة / الأنشطة الدبلوماسية / أنشطة أخرى

المعلومة	الإطار المرجعي
حضور النواب والنائبات	التوصية 24 من إعلان الشفافية البرلمانية
سجل تصويت النواب والنائبات	التوصية 20 من إعلان الشفافية البرلمانية
محضر مناقشات الجلسات العامة برمته	المادة 68 من الدستور
مقترحات ومشاريع القوانين التي تم إيداعها	المادة 10 من القانون رقم 13-31
الاتفاقيات الجاري التصديق أو الانضمام إليها	المادة 10 من القانون رقم 13-31
تقارير اللجان البرلمانية ومداولاتها	المادة 10 من القانون رقم 13-31
تتبع التعديلات البرلمانية	المادة 10 من القانون رقم 13-31
النصوص التشريعية المعتمدة	المادة 10 من القانون رقم 13-31
الأسئلة الشفوية والكتابية	التوصية 4.2.ج. الاتحاد البرلماني الدولي
تقارير تقييم السياسات العمومية	المادة 10 من القانون رقم 13-31
تقارير البعثات الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق	المادة 10 من القانون رقم 13-31
تقارير البعثات الدبلوماسية البرلمانية	المادة 10 من القانون رقم 13-31

3.1. الشفافية والحكامة

الإطار المرجعي	المعلومة
المادة 10 من القانون رقم 13-31	الهيكل التنظيمي لمجلس النواب
المادة 10 من القانون رقم 13-31	النظام الداخلي لمجلس النواب
المادة 10 من القانون رقم 13-31	المساطر والدوريات والدلائل الإدارية
المادة 10 من القانون رقم 13-31	مباريات التوظيف وطلبات الترشيح
التوصية 25 من إعلان الشفافية البرلمانية	سجل الشفافية (التصريح بمجموعات الضغط وتضارب المصالح)
المادة 85 مكرر من القانون التنظيمي رقم 07-50 القاضي بتميم القانون التنظيمي رقم 31-97 المتعلق بمجلس النواب. التوصية 24 من إعلان الشفافية البرلمانية	التصريحات المتعلقة بممتلكات النواب والنائبات
المادتان 14 و15 من الظهير رقم 2-12-349 المتعلق بالصفقات العمومية	البرنامج التوقعي للصفقات العمومية
التوصية 23 من إعلان الشفافية البرلمانية	هوية الموظفين العاملين لحساب الفرق البرلمانية
المادة 10 من القانون رقم 13-31	ميزانية مجلس النواب

2. تنظيم مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان

تتوزع العناصر المشكلة لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان على ثلاثة أقسام:

المشاركة المواطنة:

تهدف المعلومات المجمعة في هذا القسم إلى تمكين المواطنين والمواطنات من متابعة عمل البرلمان وكذا طبيعة العمل البرلماني وأهميته. كما تسهل التواصل مع النواب والنائبات والأطقم الإدارية للبرلمان، مع تشجيع المشاركة المواطنة النشيطة في مختلف أنشطة المجلس وأعماله. ويعزز نشر هذه العناصر شفافية المؤسسة البرلمانية ويقوي المشاركة المواطنة على اعتبارها لبنة أساسية من لبنات الديمقراطية التمثيلية.

أنشطة النواب والنائبات:

تشمل هذه الفئة كافة المعلومات المتعلقة بأداء والتزام النواب والنائبات، بما في ذلك حضورهم ومشاركتهم ومساهماتهم في الأنشطة البرلمانية المتعلقة بالتشريع ومراقبة السلطة التنفيذية وتقييم السياسات العمومية، وكذا انخراطهم في المهام الدبلوماسية.

الشفافية والحكامة:

تغطي معلومات هذا القسم التفاصيل التي يجب إخبار المواطنين والمواطنات بها فيما يتعلق بالتسيير الإداري والمالي لمجلس النواب، وكذا المعلومات المتعلقة بأنشطة الضغط وتضارب المصالح المصرح بها من قبل النواب والنائبات. إذ يكمن الهدف منها في ضمان الشفافية والحكامة المسؤولة داخل المؤسسة البرلمانية.

يكتسي كل واحد من عناصر المعلومات الواردة في هذه الأقسام الثلاثة طابعا إجباريا أو موصى به.

لم يتم تقييم المعلومات العمومية التي يقوم مجلس النواب بنشرها من منظور توفرها فقط، بل شمل التقييم مدى امتثالها للممارسات الفضلى والتوصيات المذكورة في الفصل السابق. علاوة على ذلك، تم تقييم هذه المعلومات بناءً على صيغتها ومدى وجاهتها من خلال تطبيق المعايير الثلاثة التالية:

الاكتمال: أن تكون المعلومات كاملة، حيث تجمع كافة العناصر الضرورية لجعل المعلومات المنشورة مفيدة للمواطنين. على سبيل المثال، يجب أن تشمل بيانات الشخص المكلف بالمعلومات في البرلمان الاسم والصفة وعنوان البريد الإلكتروني. **استخدام الصيغة المفتوحة وقابلية إعادة الاستخدام:** تعتبر البيانات مفتوحة وقابلة لإعادة الاستخدام عندما يكون بالإمكان تنزيلها واستخدامها لأجل أغراض من قبيل تتبع الأنشطة البرلمانية وإعداد قواعد بيانات والبحث الأكاديمي. وعلى سبيل التوضيح، إذا تعلق الأمر بمقترح قانون، ينبغي أن يتم نشر هذا الأخير في صيغة (HTML) أو (TEXT) عوض (PDF). علاوة على تسهيل هذه الصيغة لقراءة البيانات المنشورة، فهي تسمح بإعادة استخدامها لأغراض البحث والتحليل.

التأريخ: تكون المعلومة ذات طابع تأريخي عندما تغطي فترة زمنية ممتدة ويكون تسلسلها التاريخي موثقاً. في هذا التقرير، نعتبر أن المعلومة ذات طابع تأريخي إذا كانت واردة في أرشيفات الولاية التشريعية السابقة. على سبيل المثال، إذا كانت لألحة مشاريع القوانين المعتمدة من قبل المجلس تغطي على الأقل الولايتين الحالية والسابقة، فإنها تعتبر معلومة ذات طابع تأريخي.

3. الممارسات الفضلى في مجال نشر البيانات البرلمانية

من أجل جرد الممارسات الفضلى التي يمكن استلهامها وتكييفها مع السياق المغربي، قمنا بفحص المواقع الإلكترونية لأربعة برلمانات (تونس، البحرين، المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا). وتوسعى هذه المقاربة إلى دعم جهود مجلس النواب في مجال تعزيز الشفافية ونشر المعلومات، مع تسليط الضوء على الممارسات المعمول بها إقليمياً وقارياً ودولياً. وقد قمنا بالتركيز على البلدان الأربعة المذكورة للأسباب التالية:

- **المملكة المتحدة:** بوصفها عضو مؤسس للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، ولأنها أجرت إصلاحات بنوية معترف بها في مجال الشفافية ونشر المعلومات العمومية بشكل عام والبرلمانية على وجه الخصوص.
- **جنوب أفريقيا:** بوصفها عضو مؤسس للشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وهي بلد أفريقي ورائد إقليمي في مجال الحق في الحصول على المعلومات حسب مؤشر [Open Data Barometer](#).
- **تونس:** بوصفها عضو في الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وهي بلد أفريقي قريب جغرافياً من المغرب.
- **البحرين:** باعتبارها ملكية دستورية مستقرة في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط ولها برلمان بغرفتين.

III . نتائج مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان

نعرض في هذا الفصل نتائج تقييم الموقع الإلكتروني لمجلس النواب وفق مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان. كما يشمل الممارسات الفضلى التي تم الوقوف عليها في المواقع الإلكترونية لبرلمانات كل من تونس والبحرين والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.

1. امثال موقع البرلمان لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان

نسى في هذا الجزء إلى تقييم مدى امثال موقع مجلس النواب الإلكتروني لمؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بمعرفة هل يتم نشر معلومات معينة، ذات صلة بعمل الغرفة وأنشطة النواب والنائبات، بشكل استباقي على الموقع الإلكتروني. ويمكن تقديم النتائج على النحو التالي:

1.1. الانفتاح والمشاركة المواطنة

يتطرق الشق الأول من مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان لنشر المعلومات الرامية إلى تعزيز انفتاح مجلس النواب وتشجيع المشاركة المواطنة وتسهيل الاتصال بين المواطنين والمجلس والنواب.

ويخلص الجدول الوارد بعده حالة نشر المعلومات المتعلقة بالانفتاح والمشاركة المواطنة:

الجدول 1: المعلومات الإلزامية (لا تسري معايير الاكتمال والصيغة المفتوحة والتاريخ على هذه المعلومات)

المعلومة	توفرها
أسماء وبيانات الاتصال بالموظفين المكلفين بالمعلومات	✗
أدوار مجلس النواب ووظائفه	✓
بيانات الاتصال بالنواب والنائبات	✗
بيانات الاتصال بمجلس النواب	✓
وجود آلية/فضاء إلكتروني للتشاور المسبق والمستمر مع المواطنين والمواطنات	✓

الجدول 2: المعلومات الواردة في التوصيات (لا تسري معايير الاكتمال والصيغة المفتوحة والتأريخ على هذه المعلومات)

توفرها	المعلومة
✓	الأجندة البرلمانية
✗	معلومات حول السيرة الذاتية للنواب والنائبات: السمات السوسيوديموغرافية، السيرة الذاتية
✓	المعلومات الوظيفية الخاصة بالنواب والنائبات: الانتماء الحزبي، المسؤوليات والأدوار

من أصل ثمان مكونات في هذا القسم ، يتوفر الموقع الإلكتروني لمجلس النواب على أربعة:

- أدوار المجلس ووظائفه.
- بيانات الاتصال بالمجلس.
- أجندة الأشغال البرلمانية
- المعلومات الوظيفية الخاصة بالنواب والنائبات.

علاوة على ذلك، يتضمن الموقع الإلكتروني فضاءً خاصاً بالتشاور، حيث يمكن للمواطنين والمواطنات الإدلاء بأرائهم حول مشاريع ومقترحات القوانين التي يجري التداول فيها. على العكس من ذلك، تم تسجيل غياب المعلومات التالية:

- اسم وبيانات الاتصال بالموظفين المكلفين بالمعلومات،
- بيانات الاتصال بالنواب والنائبات،
- معلومات بشأن السير الذاتية للنواب والنائبات،

2.1. الأنشطة البرلمانية

تشمل المعلومات ذات الصلة بالنشاط البرلماني البيانات المتعلقة بمساهمة كل واحد من النواب والنائبات في العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية وكذلك الأنشطة الدبلوماسية.

وإضافة إلى توفر هذه البيانات على الموقع، فقد قمنا بفحص مدى امتثالها لمعايير إضافية تتعلق باكتمال البيانات وقابلية تأريخها ونشرها في صيغة مفتوحة.

ونقدم في الجدول الموالي الوضعية الحالية لنشر مختلف المعلومات المتعلقة بالأنشطة البرلمانية:

الجدول 3: المعلومات الإلزامية

المعلومة	توفرها	هل المعلومة كاملة؟	هل توجد في صيغة مفتوحة	تاريخها
محاضر مناقشات الجلسات العامة برمته	✓	نعم	لا	ترجع إلى عام 2015
مقترحات ومشاريع القانون التي تم إيداعها	✓	نعم	لا	الولاية التشريعية الحالية
الاتفاقيات قيد التصديق أو الانضمام	✓	نعم	لا	الولاية التشريعية الحالية
تقارير اللجان البرلمانية ومداولاتها	✓	نعم	لا	ترجع إلى عام 2020
النصوص التشريعية المعتمدة	✓	نعم	لا	الولاية التشريعية الحالية
الأسئلة الشفوية والكتابية	✓	نعم	نعم	تعود لعام 2011
تقارير تقييم السياسات العمومية	✓	لا	لا	تعود لعام 2016
تقارير البعثات الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق	✓	نعم	لا	تعود لعام 1991
تقارير المهام الدبلوماسية البرلمانية	✓	نعم	لا	الولاية التشريعية الحالية

الجدول 4: المعلومات الواردة في التوصيات:

المعلومة	توفرها	مكتملة	صيغة مفتوحة	قابلة التأريخ
حضور النواب والنائبات	×	-	-	-
سجل تصويت النواب والنائبات	×	-	-	-
تتبع التعديلات البرلمانية	×	-	-	-

تم الوقوف على أن موقع مجلس النواب الإلكتروني يقوم بانتظام بنشر البيانات التالية:

- محاضر مناقشات الجلسات العامة برمتها،
- مقترحات ومشاريع القوانين المودعة،
- الاتفاقيات قيد التصديق أو الانضمام،
- تقارير اللجان البرلمانية ومداولاتها،
- النصوص التشريعية المعتمدة،
- الأسئلة الشفوية والكتابية،
- تقارير تقييم السياسات العمومية،
- تقارير البعثات الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق،
- تقارير المهام الدبلوماسية البرلمانية.

تجدر الإشارة إلى انه يتم نشر الأسئلة البرلمانية في صيغة مفتوحة على موقع المجلس الإلكتروني. وقد سمح استخدام هذه الصيغة بإحداث قاعدة بيانات تضم عشرين ألف سؤال تم تقديمها خلال الدورات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر الجارية. وقد تم تحليل قاعدة البيانات المذكورة في تقرير صادر عن جمعية «طفرة» سنة 2024 بعنوان [«ماذا يفعل النواب والنائبات. النشاط البرلماني في المغرب من خلال أسئلة النواب والنائبات البرلمانيين»](#).

على الرغم من ذلك، تنبغي الإشارة أن نشر بعض البيانات لا يلبي كافة معايير الانفتاح وقابلية الاستخدام. هذا وتبدو قابلية تأريخ بعض المعلومات محدودة، ولاسيما النصوص التشريعية المعتمدة وتقارير المهام الدبلوماسية البرلمانية. وباستثناء الأسئلة البرلمانية، يتم نشر معظم البيانات في صيغة (PDF)، مما يحدّ عملية استغلالها. ويشمل هذا الأمر على وجه الخصوص محاضر المناقشات البرلمانية الكاملة، وكذا تقارير اللجان البرلمانية ومداولاتها. علاوة على ذلك، هناك معطيات محدودة زمنياً، على غرار مقترحات ومشاريع

القوانين والنصوص التشريعية المعتمدة. كما تجدر الإشارة إلى التأخير الملاحظ في نشر بعض تقارير تقييم السياسات العمومية. ممّا يجعل من الصعب تتبع وتقييم الأداء الفعلي للنواب والنائبات وكذا مواقفهم في إطار العملية التشريعية.

3.1. الشفافية والحكامة

يتعلق المكون الثالث من مكونات مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاص بالبرلمان بالمعلومات الخاصة بالتسيير الإداري والمالي للمجلس، وكذا البيانات المتعلقة بالامتلاكات والتصريح بتضارب المصالح. ويلخص الجدول الموالي الوضعية الحالية لنشر المعلومات المتعلقة بشفافية المجلس وحكامته:

الجدول 5: المعلومات الإلزامية (لا تسري معايير الاكتمال والصفة المفتوحة والتأريخ على هذه المعلومات)

المعلومة	توفرها
الهيكل التنظيمي لمجلس النواب	✓
النظام الداخلي لمجلس النواب	✓
المساطر والدوريات والدلائل الإدارية	✓
مباريات التوظيف وطلبات الترشيح	✗
البرنامج التوعوي للصفقات العمومية	✗
ميزانية مجلس النواب	✗

الجدول 6: المعلومات الواردة في التوصيات (لا تسري معايير الاكتمال والصيغة المفتوحة والتأريخ على هذه المعلومات)

المعلومة	توفرها
سجل الشفافية (التصريح بمجموعات الضغط وتضارب المصالح)	×
التصريحات بامتلاكات النواب والنائبات	×
هوية الموظفين العاملين لحساب الفرق البرلمانية	×

من بين مكونات مؤشر الحد الأدنى من البيانات الخاصة بالبرلمان الثلاثة، تبقى المعلومات المتعلقة بالشفافية والحكامة الأقل حضوراً ضمن منشورات المجلس. حيث لا يمكن الحصول سوى على ثلاثة أنواع من البيانات عبر الموقع الإلكتروني للمجلس، وهي:

- الهيكل التنظيمي،
- النظام الداخلي،
- المساطر والدوريات والدلائل الإدارية.

2. الممارسات الفضلى المتعلقة بنشر البيانات البرلمانية

نقدم في هذا الجزء الممارسات الفضلى الرئيسية التي تم الوقوف عليها في المواقع الإلكترونية لأربعة برلمانات (وهي تونس والبحرين والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا)، حيث تمثل خيارات للتحسين يمكن تكييفها مع السياق المغربي من أجل دعم مقاربة مجلس النواب في مجال الانفتاح ونشر البيانات البرلمانية.

2.1. المملكة المتحدة

لقد مكنا تحليل موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني من تحديد عدة ممارسات فضلى، وذلك من قبيل:

1. يخصص موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني صفحة خاصة لحق الحصول على المعلومات (الشكل 1)، حيث تشمل:

- المعلومات التي يقوم البرلمان بنشرها،
- قائمة المعلومات التي لا توجد بحوزة البرلمان،
- دليل مفصل حول مسطرة الحصول على المعلومات،
- عناوين البريد الإلكتروني من أجل طلب المعلومات.

رغم أن هذه الصفحة لا تحدد أي رقم هاتفي ولا اسم المسؤول الذي ينبغي الاتصال به، إلا أنها تضمن سهولة الحصول على المعلومات وتعرض للإجراءات المعمول بها في هذا الشأن بوضوح.

الشكل 1: صفحة مخصصة لحق الحصول على المعلومات في موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني¹.

UK Parliament

[UK Parliament](#) > [Site information](#) > [Freedom of Information](#) > [How to make a request](#)

How to make a request

Any member of the public can request information from us, in line with the Freedom of Information Act 2000 and the Environmental Information Regulations 2004. These laws provide an access right to recorded information we hold, subject to some exceptions.

Before you make a request, please:

- Check that information is not [already published](#)
- Check if the information is [not held by Parliament](#) and is instead held by another organisation
- Check whether your request is for recorded information. If you are instead seeking an explanation for something or would like to express your views about the work of either House of Parliament you may wish to contact the [House of Commons Enquiry Service](#) or [House of Lords Communications](#).
- Check if your request is for your own personal data. If it is, please visit the [Data Protection and your privacy](#) pages.

Where to submit your request

You can make a request by email by contacting the Information Compliance team of either House of Parliament:

- House of Commons Information Compliance team: foicommmons@parliament.uk
- House of Lords Information Compliance team: foilords@parliament.uk

You can alternatively post your request to us using the postal address of either House.

For information about how we will process your personal data, please see our [privacy notices](#).

In this section

[Freedom of Information](#)

How to make a request

[Staff guidance on handling requests for information](#)

[Making a complaint](#)

[Requests for information during dissolution](#)

[House of Lords request logs](#)

[House of Commons request logs](#)

2. فيما يخص سيرة النواب والنائبات وبيانات الاتصال بهم، يقدم الموقع الإلكتروني عدة معلومات (الشكل 2)، بما في ذلك على وجه التحديد:

- المعلومات المتعلقة بالولايات السابقة والمسؤوليات البرلمانية والحكومية التي تقلدها النواب والنائبات،
- عنوان مكتب النائب (ة) ورقم هاتفه وعنوان بريده الإلكتروني،
- الموقع الإلكتروني الشخصي للنائب (ة)،
- بيانات الاتصال بالنائب (ة) على شبكات التواصل الاجتماعي

<https://www.parliament.uk/site-information/freedom-of-information/how-to-make-a-request>

الشكل 2: معلومات الاتصال بالنائب (ة) في موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني².

MPs and Lords House of Commons

[UK Parliament](#) > [MPs and Lords](#) > [Find MPs](#) > Stephen Kinnock

Stephen Kinnock

Stephen Kinnock is the Labour MP for [Barnstaple](#), and has been an MP continuously since 7 May 2015. He currently undertakes the role of Shadow Minister ([Home Office](#)) ([Immigration](#)).

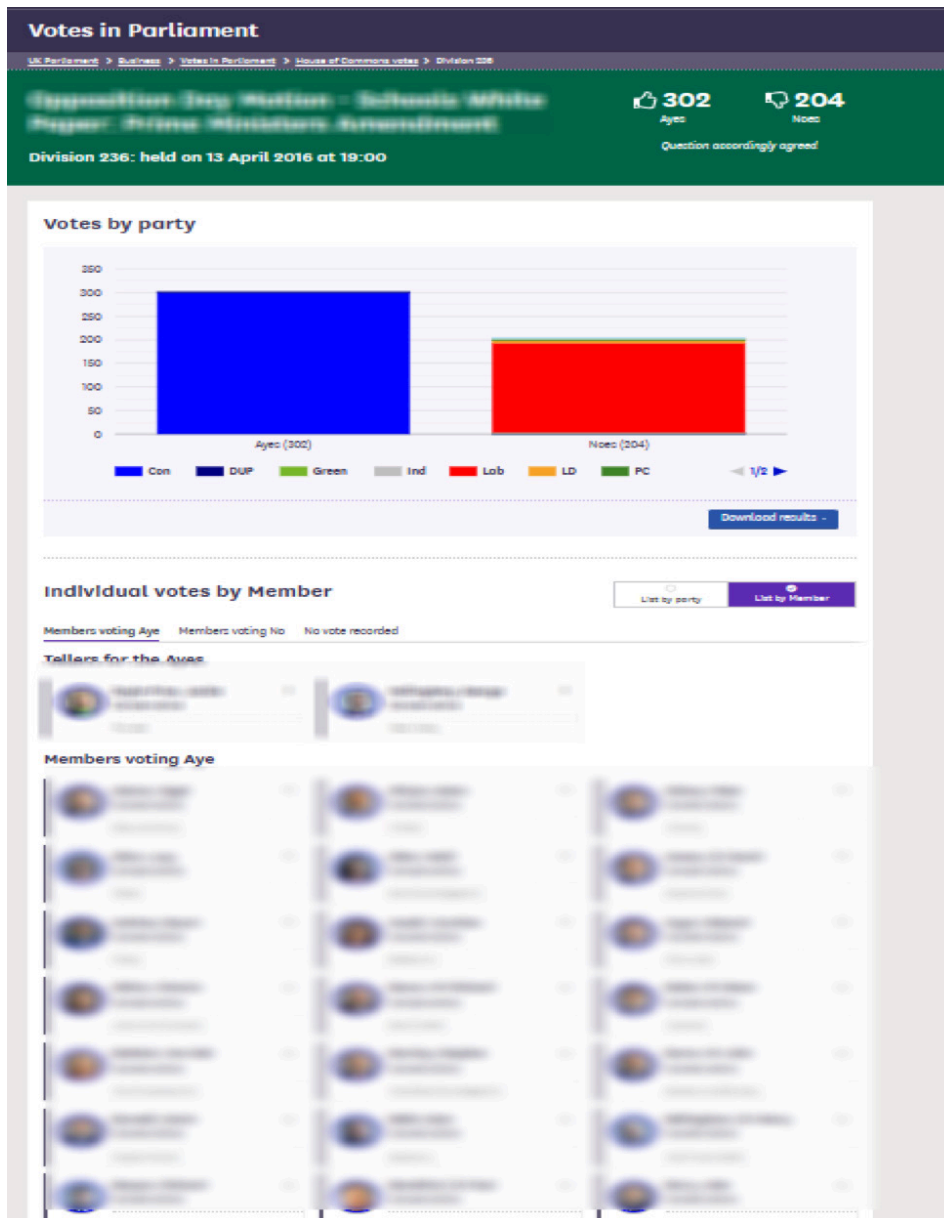
Contact information	Contact Stephen Kinnock
Parliamentary career	This section contains web, social and other contact information for Stephen Kinnock .
Voting record	When contacting this Member, they should be addressed as Stephen Kinnock .
Early Day Motions	For information about when you should contact MPs, Lords, or other organisations/individuals, review the who to contact with my issue page.
Spoken contributions	Parliament takes the safety and wellbeing of its Members very seriously. Any contact which is threatening or offensive may be passed to the police for action.
Written questions	Parliamentary office House of Commons London SW1A 0AA Phone: 020 7226 4000 Email: members.parliament.uk
Registered Interests	Website > http://www.stephenkinnock.co.uk/
APPG officer roles	Facebook > https://www.facebook.com/stephenkinnock
Last election result	Twitter > https://twitter.com/stephenk
Official portrait	

<https://members.parliament.uk/member/4359/contact> 2

3. كما يسمح موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني بتتبع تصويت النواب والنائبات، عبر توفير:

- قائمة إسمية خاصة بنتائج كل تصويت (الشكل 3)، مما يمكن من تحديد نتائج التصويت حسب الحزب، وكذا أصوات كل واحد من النواب والنائبات (650 عضو في مجلس العموم).

الشكل 3: قائمة إسمية خاصة بنتيجة التصويت من موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني³.



- قائمة الأصوات المعبر عنها من قبل كل واحد من النواب والنائبات (الشكل 4)، مما يسمح بتتبع مواقفهم بخصوص كافة القرارات المتخذة داخل المجلس

الشكل 4: سجل تصويت النائب (ة) على موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني⁴.

The screenshot shows the 'MPs and Lords' section of the UK Parliament website. The main heading is 'MPs and Lords' and the sub-heading is 'House of Commons'. The page is for Stephen Kinnock, a Labour MP for Barnstaple, who has been an MP since 7 May 2015. The 'Voting record' section is highlighted, showing a total of 1263 results (page 1 of 64). The table below lists three votes:

	Ayes	Noes
Opposition Day: Protecting jobs in the UK	223	0
Opposition Day: Children not in school (without register and support)	189	303
Opposition Day: Supporting the UK's health service	293	211

بفضل سجل الممتلكات والمصالح المالية المصرح بها من قبل النواب والنائبات (الشكل 5)، يوفر موقع البرلمان البريطاني الإلكتروني إمكانية الاطلاع على المعلومات المالية الخاصة بكل نائب (ة)، بما في ذلك:

- المداخل المهنية،
- الهدايا والامتيازات والاستضافات البريطانية المصدر،
- الأموال المتحصل عليها من أجل القيام بزيارات إلى الخارج،
- محفظة الممتلكات العقارية،
- قسم خاص بأي مداخل أخرى،

الشكل 5: سجل الممتلكات والمصالح المالية المصرح بها من قبل النائب (ة) في موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني⁵.

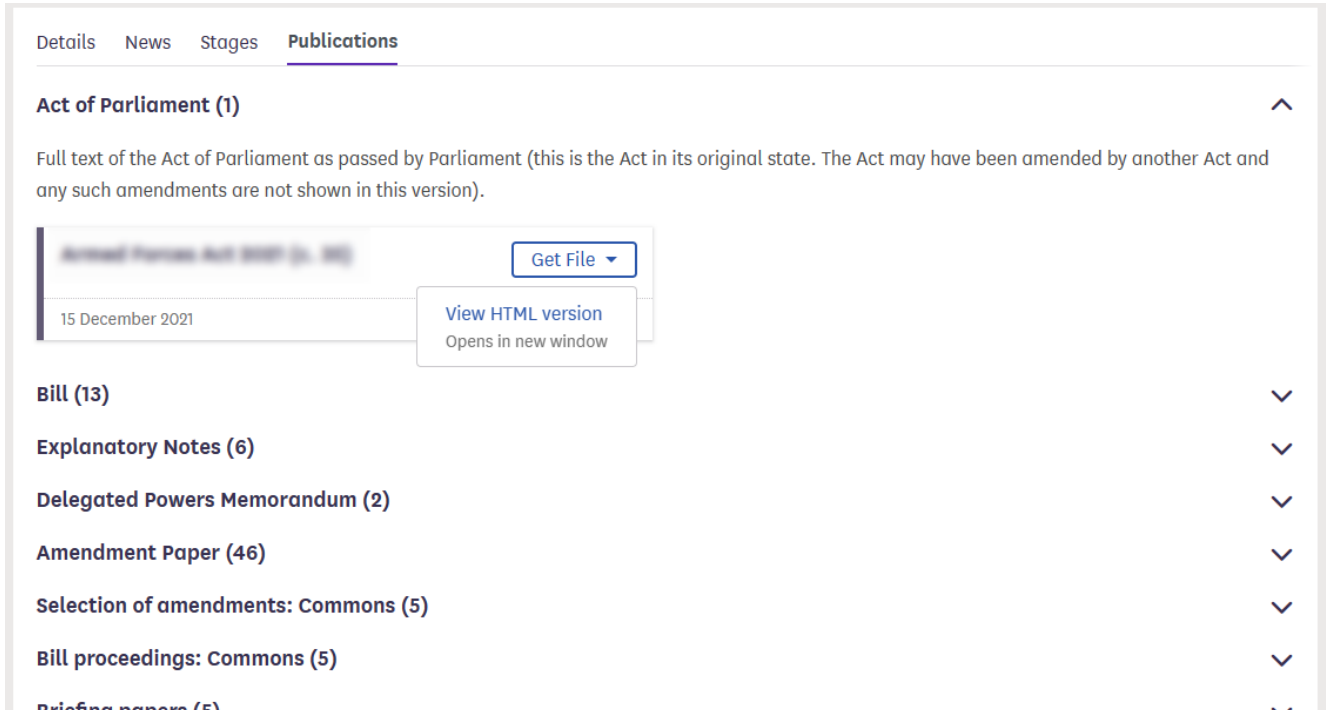
The screenshot shows the 'Registered Interests' page for a Member of Parliament. The page is divided into a left-hand navigation menu and a main content area. The navigation menu includes links for Contact information, Parliamentary career, Voting record, Early Day Motions, Spoken contributions, Written questions, Registered Interests (highlighted), APPG officer roles, Last election result, and Official portrait. The main content area features a purple box with the following text: 'The Register of Members' Financial Interests is updated fortnightly online when the House is sitting, and less frequently at other times. Interests remain in the Register for twelve months after the interest has ended. The interests set out below are those included in the most recently published version of the Register. All versions of the Register can be found [here](#).' Below this, there is a section titled '2. (b) Any other support not included in Category 2(a)' which lists three entries. Each entry includes the name of the donor (Community Union), the address of the donor (401c Colindale Avenue, London W9 3JZ), the amount of the donation or value of the benefit in kind, the date received, the date accepted, the donor status (trade union), and the registration date. The entries are: 1. £2,000 received 24 January 2022, accepted 24 January 2022, registered 25 January 2022. 2. £2,000 received 4 June 2022, accepted 4 June 2022, registered 5 June 2022. 3. £2,000 received 10 June 2022.

يمكن تتبع هذا السجل تاريخياً، حيث يقدم معلومات عن النواب والنائبات منذ 1997 إلى يومنا هذا. علاوة على ذلك، تم نشر هذا السجل بصيغة مفتوحة تسمح للمواطنين والمواطنات بتحميل السجلات في صيغة (HTML).

3. بالنسبة للبيانات المتعلقة بالعمل التشريعي والرقابة، يوفر الموقع الإلكتروني في الغالب إمكانية الاطلاع عليها بصيغة مفتوحة (HTML)، ويسري هذا الأمر على:

- النصوص التشريعية (الشكل 6)

الشكل 6: خيار تحميل قانون بصيغة (HTML) عبر موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني⁶.



Details News Stages **Publications**

Act of Parliament (1) ^

Full text of the Act of Parliament as passed by Parliament (this is the Act in its original state. The Act may have been amended by another Act and any such amendments are not shown in this version).

15 December 2021

Get File ▾

View HTML version
Opens in new window

Bill (13) v

Explanatory Notes (6) v

Delegated Powers Memorandum (2) v

Amendment Paper (46) v

Selection of amendments: Commons (5) v

Bill proceedings: Commons (5) v

Briefing papers (5) v

الشكل 7: خيار التحميل والاطلاع على محاضر المناقشات البرلمانية بصيغة HTML) في موقع برلمان المملكة المتحدة الإلكتروني⁷.

Business of the House DEC 14 2023

Volume 742: debated on Thursday 14 December 2023

[Download text](#) [Previous debate](#) [Next debate](#)

Mr Speaker > [Share](#) Column 1013

I call the shadow Leader of the House.

🕒 10.54am

Lucy Powell > [Share](#)
(Manchester Central) (Lab/Co-op)

Will the Leader of the House give us the forthcoming business?

The Leader of the House of Commons > [Share](#)
(Penny Mordaunt)

The business for the week commencing 18 December will include:

Monday 18 December—Second Reading of the Animal Welfare (Livestock Exports) Bill.

Tuesday 19 December—Consideration of an allocation of time motion, followed by all stages of the Post

• محاضر المناقشات البرلمانية الخاصة بالجلسات العمومية واللجان (الشكل 7).

2.1. تونس

يتضمن الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي الممارسات الفضلى التالية:

1. يخصص الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي صفحة كاملة للحق في الحصول على المعلومات (الشكل 8). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصفحة لا تتضمن أي بيانات منشورة بشكل استباقي ولا أي معلومات عن الإجراءات المتبعة. في المقابل، توفر الصفحة رقم هاتفي يمكن الاتصال به بخصوص تقديم طلبات الحصول على المعلومات.

الشكل 8: الصفحة المخصصة للحق في الحصول على المعلومات في الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي⁸.

The screenshot displays the website of the Tunisian Parliament (Majlis Nawa'ib al-Sha'b). The header includes language options (Français, English, التّونسيّة) and a search bar. The main navigation menu lists: تقديم المجلس (Presenting the Council), هياكل المجلس (Council Structure), النواب (Deputies), نشاط هياكل المجلس (Council Structure Activities), الوظائف البرلمانية (Parliamentary Functions), مساندة العمل البرلماني (Supporting Parliamentary Work), الفيديو و البث المباشر (Video and Live Streaming). The page title is 'النفاذ إلى المعلومة' (Access to Information). Below the title, there is a section for 'القانون المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة' (Law relating to the right of access to information). A box contains the text: 'لتقديم مطلب النفاذ إلى المعلومة' (To request access to information) and 'الهاتف : 71157000 مركز (3229)' (Phone: 71157000 Center (3229)). The footer includes social media icons for @, Twitter, Facebook, Google+, and LinkedIn, along with links for 'الرسالة الإخبارية' (Newsletter), 'مشاريع القوانين' (Legislation Projects), 'النصوص المصادق عليها' (Approved Texts), 'الرئيس النواب' (President of the Council), and 'للإشتراك في الرسالة الإخبارية' (To subscribe to the newsletter).

2. كما يخصص الموقع الإلكتروني صفحة لكل جلسة برلمانية. حيث يمكن الاطلاع فيها على جدول الأعمال والنصوص التشريعية التي تمت مناقشتها وكذا تسجيل الفيديو للجلسة (الصفحة 9).

الشكل 9: صفحة خاصة بجلسة برلمانية من الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي⁹.

The screenshot displays the website of the Tunisian Parliament (Majlis Nawa'ib al-Sha'b). The page is titled "جلسة عامة لإتمام للنظر والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2024" (General session for the completion of the review and voting on the draft law of finance for 2024). The page includes a search bar at the top, navigation links, and a main content area with the following details:

- نوع الإجتماع:** جلسة عامة
- نوع الجلسة:** جلسة ميزانية
- القاعة:** قاعة الجلسات العامة
- مشاريع القوانين:** (List of bills)
- الملفات المرفقة:**
 - الحضور في الجلسة العامة
 - التصويت في الجلسة العامة
 - الجلسة العامة المسائية ليوم الأحد 10 ديسمبر 2023
 - الجلسة العامة الصباحية ليوم الأحد 10 ديسمبر 2023

The page also features a video player for the session, with a caption: "الجلسة العامة المسائية ليوم الأحد 10 ديسمبر 2023".

• تفاصيل نتائج التصويت الخاصة بكل نائب (ة) (الشكل 11).

الشكل 11: نتائج التصويت الخاصة بالنواب والنائبات على الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي.

تفاصيل نتائج التصويت
خلال الجلسة العامة ليوم السبت 09 ديسمبر 2023

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

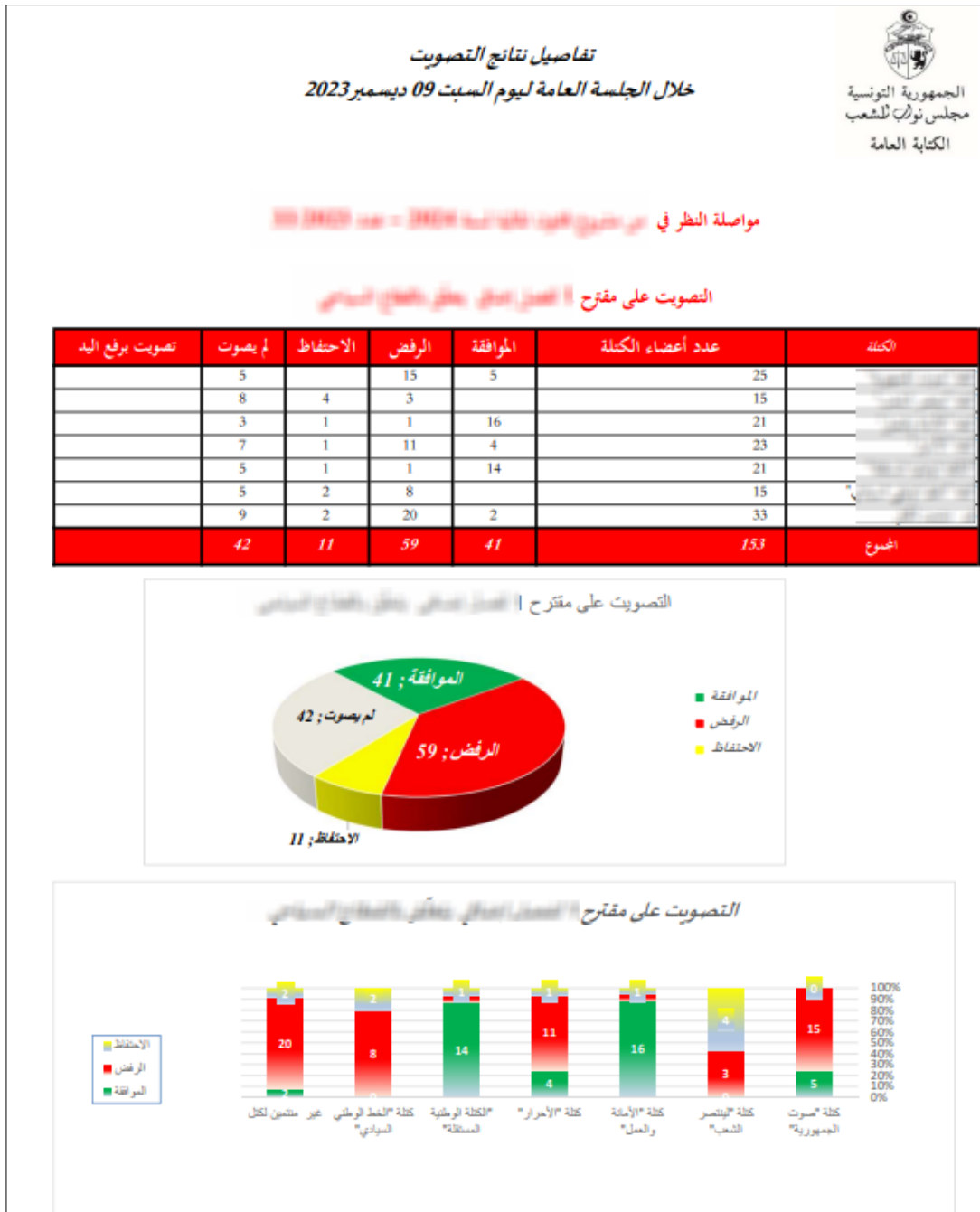
ناتج التصويت على مقترح الفصل 101 من القانون رقم 10 لسنة 2023

التصويت على مقترح الفصل 101 من القانون رقم 10 لسنة 2023

ملاحظة	لم يصوت	الاحتفاظ	الرفض	الموافقة	الكتابة	الاسم واللقب
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن				X		
تصويت الكورن				X		
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
	X					
تصويت الكورن			X			
	X					
	X					
	X					
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن				X		
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
	X					
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			
تصويت الكورن			X			

- إحصائيات حول نتائج تصويت الفرق البرلمانية (الشكل 12).

الشكل 12: إحصائيات توزيع نتائج التصويت حسب الفريق البرلماني في الموقع الإلكتروني لمجلس نواب الشعب التونسي .



3.1. جنوب إفريقيا

سمح تحليل الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا بتحديد ممارستين فضلتين في هذا الشأن:

1. بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالنواب والنائبات، يوفر الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا بورتريه مفصل عن كل نائب (ة) (الشكل 13)، وذلك بما يشمل:

- الرقم الهاتفي وعنوان البريد الإلكتروني الشخصي،
- الولايات السابقة والمسؤوليات البرلمانية،
- المواقف داخل الحزب السياسي،
- المسار الأكاديمي
- الاهتمامات
- المواقف/البرامج السياسية.

الشكل 13: بورتريه نائبة على الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا .

The screenshot displays the profile of a Member of Parliament (MP) on the South African Parliament website. The profile is for a woman, with a blurred image placeholder. The page is organized into several sections:

- SEARCH:** Includes a search bar with a "KEYWORD" field and buttons for "SELECT", "RESET", and "REFINE".
- MP Profile:** Shows the MP's name, "National Assembly", and "Party: African National Congress on the provincial list for the province of Eastern Cape".
- CONTACT DETAILS:** Lists contact information, including a phone number and an email address.
- MEMBER OF THE FOLLOWING COMMITTEES:** Lists the "Standing Committee on Finance".
- PARLIAMENT MEMBERSHIP HISTORY:** States "Member of Parliament since August 2018".
- POLITICAL LEADERSHIP BACKGROUND:** Lists roles such as "2000 – 2005: Eastern Cape SACP Provincial Treasurer", "2017: Chris Hani region ANC Women's League Deputy Chairperson", and "2018: Deputy Secretary of ANC Chris Hani region".
- EDUCATION:** Lists qualifications including "Pre-PhD: Rhodes University", "Masters Degree in Public Administration - University of Fort Hare", "Bachelors of Arts - University of Western Cape", and "Diploma in Public Policy - Wits University".
- INTERESTS:** Lists "Church", "Music", and "Reading".
- PAST COMMITTEE MEMBERSHIPS:** Lists "2018: Member of the PC on Finance" and "2018: Member of the Multi-Party Women's Caucus".
- POLITICAL IDEAS / ACHIEVEMENTS GOALS & AMBITIONS FOR THE COUNTRY:** Contains a statement: "We are mandated by the people of South Africa to build the economy of the nation, to redress the atrocities of the past and ensure the empowerment of all vulnerable groups, this includes women, children, the elderly and people with disabilities. The determination is to fight poverty and ensure employment opportunities for all and promote equality. Fundamentally, one wants to be the voice of the voiceless and ensure that, as the Freedom Charter proposes, people govern at the end of the day."

2. كما يوفر الموقع الإلكتروني إمكانية الحصول على السجل الكامل للمصالح المصرح بها من قبل أعضاء الجمعية الوطنية خلال الخمسة عشر سنة الماضية (الشكل 12). ويشمل هذا السجل شريحة واسعة من المعلومات المالية الموضوعية رهن إشارة المواطنين والمواطنات، بما في ذلك على وجه الخصوص:

- الأنشطة وغيرها من المصالح المالية،
- الأنشطة المهنية المأجورة خارج البرلمان،
- المناصب الإدارية والشراكات،
- الاستشارات أو المناصب التمثيلية،
- عمليات الاحتضان والأرباح المحققة،
- الهدايا المستلمة،
- الأسفار،
- المعاشات،
- الصفقات العمومية المحصل عليها.

الشكل 14: السجل الشامل للمصالح المصرح بها من قبل النواب والنائبات برسم سنة 2023، من الموقع الإلكتروني للجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا¹⁴.



4.1. البحرين

يمكن إيجاز الممارسات الفضلى التي تمت ملاحظتها في الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني فيما يلي:

1. بالنسبة لمسيرة النواب والنائبات وبيانات الاتصال بهم، يوفر الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني، علوة على رقم الهاتف وعنوان البريد الشخصي المؤسسي، السيرة الذاتية المفصلة لكل نائب (ة)، بما في ذلك معلومات حول مسيرتهم الأكاديمية ومجالات تخصصهم (الشكل 15).

الشكل 15: بورتيره النائب (ة) في الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني¹⁵.

حول النائب

أعمال النائب

الاسئلة النيابية

اقتراح بقانون

اقتراح برغبة

مشاركات

عضوية اللجان

المحرمات

المحاضرة الشمالية - الدائرة السادسة

اقتصادي بحريني، لديه خبرة برلمانية من خلال عضوية مجلس النواب في الفصل التشريعي الأول، والفصل التشريعي الخامس والفصل التشريعي السادس (الحالي)، حيث تولى منصب النائب الأول لرئيس مجلس النواب لوزراء متتاليين، كما تولى رئاسة العديد من اللجان البرلمانية، حاصل على بكالوريوس في الإحصاء والرياضيات من جامعة بنغازي بالهند، ويمتلك خبرات في الاقتصاد والموازنة العامة والتأمينات الاجتماعية وقضايا المجتمع النقابية وأمين عام سابق لجمعية المنبر التقدمي.

2. إضافة إلى ذلك، يسمح الموقع الإلكتروني بتتبع حضور النواب والنائبات. حيث يمكن الاطلاع على أسماء النواب والنائبات الحاضرين في الجلسات على طول 20 سنة (من 2003 إلى 2023)، وذلك بالرجوع إلى محاضر الجلسات (الشكل 16).

الشكل 16: محضر جلسة برلمانية مع ورود أسماء النواب والنائبات الحاضرين، من الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البحريني¹⁶.

مضبطة الجلسة العادية السابعة	
دورالانعقاد العادي الثاني	
الفصل التشريعي السادس	
الرقم: العادية (7)	
التاريخ: الثلاثاء 30 ربيع الآخر 1445هـ	
14 نوفمبر 2023م	
إنه في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الثلاثاء 30 ربيع الآخر 1445هـ، الموافق 14 نوفمبر 2023م، عقدت الجلسة العادية السابعة لمجلس النواب من دور الانعقاد السنوي العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس بالقاعة الكبرى للاجتماعات بمقرالمجلس بالقضيبية، وذلك برئاسة معالي الرئيس أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، وحضر الجلسة أصحاب السعادة النواب:-	
1.	سعادة النائب أحمد صباح المنصور
2.	سعادة النائب أحمد عبد الوهاب فرحات
3.	سعادة النائب إبراهيم حسن النوير
4.	سعادة النائب ياسين عبد الكريم سارة
5.	سعادة النائب ياسر صباح النسي
6.	سعادة النائب جمال القطر حسن
7.	سعادة النائب جبهة طهغ السيد حسن
8.	سعادة النائب جميل ملا حسن
9.	سعادة النائب حسن لوزمان حسن
10.	سعادة النائب حسن عبد الوهاب حسن
11.	سعادة النائب عبد العزيز النسي
12.	سعادة النائب هادي محمد فرحات
13.	سعادة النائب خالد صباح يوسف

التوصيات

يمثل الموقع الإلكتروني لمجلس النواب إلى عدة جوانب من الإطار القانوني والتنظيمي، وكذا إلى الممارسات الفضلى في مجال الحق في الحصول على المعلومات. بالرغم من ذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان نفس درجة الامتثال بالنسبة لجوانب أخرى. نذكر في هذا الصدد أن معايير الحصول على المعلومات تشمل على وجه الخصوص جوانب الانفتاح والمشاركة المواطنة، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بالأنشطة البرلمانية. من أجل تعزيز شفافية مجلس النواب وانفتاحه، تقترح جمعية «طفرة» التوصيات التالية:

1. نشر البيانات المتعلقة بأسماء وبيانات الاتصال بالشخص أو المصلحة المسؤولة عن الإجابة على طلبات الحصول على المعلومات.
2. نشر بيانات تسمح للمواطنين والمواطنات بتتبع الحضور والتصويت وكذا العمل البرلماني الفردي الخاص بكل نائب (ة).
3. تعزيز قابلية استخدام أرشيفات مجلس النواب من أجل تحسين قابلية التتبع التاريخي للمعلومات المنشورة.
4. نشر بيانات النواب والنائبات، وإرفاقها بالسير الذاتية، من أجل تشجيع التواصل المباشر بين المواطنين ونائباتهم ونوابهم.
5. تيسير حصول المواطنين والمواطنات على البيانات البرلمانية من خلال نشرها في صيغة مفتوحة.
6. تعزيز امتثال مجلس النواب في مجال النشر الاستباقي للبيانات المتعلقة بالشفافية والحكامة المؤسسية، ولاسيما من خلال:
 - نشر ميزانية مجلس النواب وتصريحات ممتلكات النواب والنائبات،
 - إحداث سجل شامل ومفتوح خاص بتصريحات تضارب المصالح التي يقدمها النواب والنائبات.

أعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. تتحمل جمعية طفرة وحدها المسؤولية عن محتواها، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذا المحتوى عاكسا لموقف الاتحاد الأوروبي.



بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي





NOS PUBLICATIONS

sont sur www.tafra.ma

TÉLÉPHONE ET E-MAIL

+212.537.70.89.78

contact@tafra.ma

RÉSEAUX SOCIAUX

 @TAFRA_

 Facebook.com/tafra.org



TAFRA